التقارير

نتائج زيارة الرئيس السيسي للهند
آفاق التعاون المشترك والتحديات المستقبلية

د. محمد عبد النبي
دكتوراه العلاقات الدولية

الملخص:

أظهرت زيارة الرئيس عبد الفتاح السيسي الأخيرة للهند التي أجراها في مطلع العام الجاري يناير ٢٠٢٣، وجود روافد قوية للعلاقات المصرية الهندية وجذور متينة يمكن التعويل عليها في تأسيس شراكة ثنائية كاملة تعبر بين مصالح البلدين إلى آفاق رحبة (كما أن هناك عوامل مساعدة تدفع نحو ذلك من أهمها الحاجة الهندية للتوغل أفريقياً والاحتياجات المتبادلة لكل واحدة منهما من الأخرى في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والثقافية، والعسكرية بين البلدين)، كما دلت زيارة الرئيس الأخيرة للهند عن عدد من النتائج المباشرة من أهمها الاتفاق على الارتقاء بعلاقاتهما الثنائية إلى مستوى «الشراكة الاستراتيجية».

وأخيراً عكست الزيارة وجود تحديات مشتركة تواجه البلدين وتتطلب بالتالي توحيد المواقف والتوجهات بين الجانبين المصري والهندي (من أبرز التحديات: التحدي المناخي، والأمني، والبيئي، والاقتصادي....إلخ ، وهو ما يتطلب كذلك وضعاً خطط مشتركة وتعظيم استفادة كل دولة من فرص وقدرات الأخرى بشكل أمثل.

Abstract:

President Abdel Fattah el-Sisi's recent visit to India early this year, January 2023, showed strong tributaries to Egyptian-Indian relations and solid roots that can be relied upon in establishing a full bilateral partnership that expresses the interests of the two countries to great prospects (The Indian need for African incursion and each other's mutual needs in all political, economic, commercial, cultural and military spheres between the two countries is also driving this.) s recent visit to India also demonstrated a number of direct results, the most important of which was the agreement to upgrade their bilateral relations to the level of "strategic partnership".

Finally, the visit reflected the existence of common challenges facing the two countries and therefore required the consolidation of positions and attitudes between the Egyptian and Indian sides (one of the most prominent challenges: the climate, security, environmental, economic, etc.), which also required the elaboration of common plans and the optimization of each State's opportunities and capabilities.

المقدمة:

قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بزيارة إلى العاصمة الهندية نيوديلهي يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ يناير 2023 ، في ثالث زيارة رسمية له للهند، استغرقت الزيارة ثلاثة أيام التي جاءت تلبية لدعوة من رئيس الوزراء الهندي "رينارندا مودي" وذلك لحضور مراسم الاحتفالات الهندية بيوم الجمهورية الرابع والسبعين والتي تنعقد يوم السادس والعشرين من يناير كل عام، ليصبح السيسي ضيف الشرف الرئيسي في احتفالات العام الجاري ٢٠٢٣ التي جاءت بالتزامن مع ذكرى الاعلان عن اصدار أول دستور هندي للبلاد عام 1950 وذلك بعد أن حصلت على استقلالها عن الحكم البريطاني وأعلنت نفسها دولة جمهورية. الزيارة تزامنت أيضاً مع الذكرى الخامسة والسبعين لاعلان تأسيس علاقات دبلوماسية بين مصر والهند والتي كانت في ١٨ أغسطس ١٩٤٧.

حظت زيارة الرئيس الثالثة للهند -الأولى في أكتوبر ٢٠١٥ لحضور القمة الثالثة لمنتدى الهند وأفريقيا، والثانية في سبتمبر ٢٠١٦ وهدفت لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين- باهتمام بالغ الأهمية نظراً لأنها شهدت مشاركة القوات المسلحة المصرية في هذه الاحتفالات من خلال عرض عسكري أجرته إحدى القوى العسكرية المصرية -بمشاركة الجيش الهندي- في أثناء احتفالات يوم الجمهورية الهندي. هذا بالإضافة للنتائج العامة للزيارة على كافة المجالات والتي أظهرت حجم والمستوى المتقدم الذي وصلت إليه العلاقات بين البلدين حيث تم الاتفاق على الارتقاء بعلاقاتهما الثنائية إلى مستوى «شراكة استراتيجية» لتغطي مختلف مجالات التعاون وذلك بهدف تعظيم المصالح المشتركة في ظل التحديات العالمية الموجودة الآن.

كما التقى الرئيس بعدد من المسئولين الهنود على رأسهم السيدة «دروبادي مورمو» رئيسة الجمهورية ورئيس الوزراء الهندي «رينارندا مودي» اللذان كانا في استقبال سيادته في ساحة القصر الرئاسي «راشتراباتي بهافان» فور وصوله العاصمة الهندية نيودلهي ثم عقد الرئيس مباحثات موسعة مع رئيس الوزراء الهندي في اليوم التالي مباشرة، كما استقبل الرئيس عدد آخر من المسئولين

الهنود رفيعي المستوى بمقر اقامته بقصر حيدر آباد من بينهم جاجديب دهانكار، نائب رئيس جمهورية الهند وكذلك عقد اجتماع مُوسَّع لرؤساء كبرى الشركات الهندية ورجال الأعمال الهنود الأمر الذي أسهم في فتح فرصاً جديدةً للاستثمارات الهندية في مصرولتطوير مزيد من آفاق التعاون بين الجانبين.

إضافة إلى ذلك فقد نالت الزيارة الرئيس الأخيرة للهند اهتماماً اعلامياً وسياسياً وبحثياً واسع النطاق أيضاً نظرا لعدة عوامل أولها أن الزيارة عُدت من قبل المحللين بمثابة حلقة رئيسية وهامة من حلقات تطور العلاقات المصرية الهندية ولاسيما أن أظهرت توجهاً سياسياً مصرياً خارجياً متزايداً نحو القارة الآسيوية بصفة عامة والقوى الكبرى فيها (الهند والصين) على وجه الخصوص وهو ما يعبر عن رغبة مصرية للاستفادة من تجارب هذه القوى ولا سيما في المجالات التنموية والاقتصادية المختلفة.

وثانيهما أن اختيار الضيف الرئيسي للمشاركة في الاحتفالات القومية الهندية أمر ذي مغذى لأن دعوة الضيوف للمشاركة تتم وفقا لاعتبارات سياسية تاريخية، واقتصادية، واستراتجية جغرافية «فهي تكريماً بروتوكولياً رفيع المستوى تمنحه الدولة الهندية»، وهو الأمر الذي مثل تقديراً هندياً لمصر من ناحية ولأنه عبر عن حجم تقدير الهند لمصر كقوة أقليمية أفريقية وعربية وشرق أوسطية لا يمكن الاستغناء عنها أو تهميشها، وهو ما انعكس على مستوى التعاون وقوة العلاقات بين البلدين خاصة خلال السنوات القليلة الماضية من ناحية أخرى وليس أدل على ذلك من تلقي مصر أثناء الزيارة أيضًا دعوة من الهند لحضور قمة مجموعة العشرين في نيودلهي المزمع انعقادها شهر سبتمبر من العام الجاري (٢٠٢٣)، وكذلك دعوة الرئيس السيسي لرئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي لزيارة مصر، بهدف استكمال المباحثات بين البلدين.

وعليه يسعى التقرير لتسليط الضوء على أبرز ما وصلت إليه مجالات التعاون المصري الهندي السياسية والاقتصادية والثقافية التعليمية الاستراتيجية «الدافعية العسكرية» المشتركة من تطور خلال الآونة الأخيرة ولا سيما خلال العقد الأخير -وهي ما عُدت بمثابة أسس قوية تُوجت بزيارة الرئيس الأخيرة-

ثم تأتي خاتمة التقرير لتظهر أبرز ما توصل إليه من نتائج وكذا بعض المجالات التعاون المستقبلية التي يتوقع تطورها في العلاقات بين الجانبين، والتحديات المشتركة التي تعوق من تطوير علاقات بين الجانبين بشكل جيد.

أولاً: العلاقات السياسية والدبلوماسية المصرية الهندية:

1- نبذة تاريخية:

تعود العلاقات بين مصر والهند في العصر الحديث إلى المناقشات التي دارت بين الزعيمين المصري سعد زغلول والهندي المهاتما غاندي حول الأهداف المشتركة لحركتي الاستقلال الموجودة بالبلدين والمتركزة حول كيفية تخلص البلدان من الاستعمار البريطاني بل وتحرير الأراضي الأفرو آسيوية المستعمرة بشكل عام وضمان استقلالها ووحدة أراضيها من خلال تركيز تناول صحف البلدين على ذلك الأمر. ظهرت عدة محطات تاريخية منذ ذلك الحين أبرزت حجم التعاون المصري الهندي المشترك والذي سعى لتوحيد الجهود المبذولة بينهما من أجل أهداف التحرر بدءاً من عام ١٩١٩ عندما قام وفد من حزب المؤتمر الهندي بزيارة مصر وتحديداً مقر حزب الوفد المصري. كذلك في عام ١٩٢٧، فقد أيد جواهر نهرو مطالب رموز التيار القومي المصرية المتعلقة بالسعي لنيل الاستقلال والحرية، وفي المقابل فقد أثنى عليه القوميون المصريون في نضال الهند ضد الإمبراطورية الاستعمارية.

وفي أول بث اذاعي للزعيم نهرو عام ١٩٤٦، أعرب من خلاله عن تطلعه لتأسيس علاقات قوية بين الجانبين المصري والهندي، وهو ما تحقق بعد مرور فترة زمنية وجيزة حيث أصبحت مصر في مقدمة البلدان التي أقامت معها الهند علاقات دبلوماسية وسياسية وتحديداً في ١٨ اغسطس عام ١٩٤٧ عندما تم الاعلان عن بدء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. [١]

يشار إلى أن خضوع البلدين للاحتلال البريطاني وسعي الأخير لربط المستعمرات التي تقع تحت سيطرته ببعضها البعض جغرافياً «في ظل كون مصر تمثل بوابة القارة»، أصبح بالتالي هناك قواسم تاريخية مشتركة تجمع بين مصر والهند وكذلك هدف موحد يسعى البلدين نحو تحقيقه سوياً (التخلص من الاستعمار

ونيل الاستقلال وتحرير الأراضي) وهو ما حدث بالفعل عندما حصلت الهند على استقلالها في ١٩٤٧ تبعتها مصر في عام ١٩٥٦.

ترتب على التوافق الهندي المصري وتوافق الزعيمان عبد الناصر ونهرو – بوصفهما من أبرز زعماء حركة الاستقلال حينئذ- توقيعهما على معاهدة الصداقة المصرية الهندية عام ١٩٥٥ وكذا مساهمتهما في الدعوة لتأسيس حركة عدم الانحياز -كتجمع أفرو آسيوي في مؤتمر باندونج باندونيسيا من العام نفسه كوسيلة لمناقشة القضايا العالمية المطروحة إينذاك وعلى رأسها تطلع عدد من الدول المشاركة بهذا التجمع «٢٩ دولة» للاستقلال والتخلص من الاستعمار بالتزامن مع تبني سياسات خارجية تقوم على مبدأ عدم الانحياز والحياد نحو معسكري الحرب الباردة وعدم الانضمام للأحلاف العسكرية الغربية- وهو ما تحقق من خلال دور فاعل للزعيم المصري جمال عبد الناصر، ورئيس الوزراء الهندي جواهرلال نهرو والرئيس اليوغوسلافي جوزيب بروز تيتو ودفع ذلك في نهاية الأمر لتوثيق العلاقات والاتصالات المصرية الهندية ليس فقط فيما يتعلق بمناقشة القضايا الثنائية وإنما فيما يتعلق بتبني مواقف موحدة على المستويات الاقليمية والدولية أيضاً.[٢]

مع هذا التوافق التاريخي المشترك تحولت علاقة البلدين -لا سيما خلال الخمسينيات وبداية الستينيات - لتصبح أشبه ما تكون بشراكة استراتيجية بين البلدين بقيادة الزعيمان عبد الناصر ونهرو ليبدأ معاً بدعم من الرئيسين سوكارنو بأندونيسا وتيتو بيغوسلافيا رحلة تبني أهداف حركات التحرير المناهضة للاستعمار وهو ما برز بعد تأسيس حركة عدم الانحياز والتمسك بمبدأ رفض الاتفاقات العسكرية والسعي لتحقيق الموائمة داخل الحركة بين التيار المؤيد للغرب من جهة وهدف الحركة الرئيسي الخاص بدعم التضامن الأفرو آسيوي من جهة أخرى، الأمر الذي عزز من العلاقات الأفرو آسيوية بشدة بصفة عامة في ذلك التوقيت والمصرية الهندية على وجه الخصوص.[3]

استمر التوافق المصري الهندي خلال تلك الفترة؛ وظهرت معالم هذا التوافق على سبيل المثال من خلال الدعم المصري للهند خلال الحرب الهندية

الباكستانية وتأييد عبد الناصر للزعيم نهرو حينئذ وتحديداً في عام ١٩٦١ «دعم الهند لتحرير أراضي جوا المتنازع عليها مع البرتغال». أيضاً ظهر الدعم المصري للهند خلال نزاع الأخيرة مع الصين عام ١٩٦٢، حيث سعت السلطات المصرية للوساطة في هذا النزاع وهو ما لاقى ترحيباً هندياً وعدم ارتياحاً صينياً للدور المصري الذي اعتبرته الصين «موالياً» للهند. ومع وفاة نهرو في عام ١٩٦٤ فقد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر أحد أهم الحلفاء المناصرين له في سياسته الخارجية وقضايا دعمه لحركات التحرر في العالم.[٤]

في المقابل، ظهر الدعم الهندي لمصر من خلال تبنى الزعيم الهندي الراحل نهرو مواقف عديدة داعمة للجانب المصري من بينها؛ تأييد مصر خلال حرب ١٩٥٦ بدءاً من مشاركة الهند المشروطة بمؤتمر لندن في أغسطس ١٩٥٦ والذي سعى لحل الأزمة الناتجة عن اعلان مصر تأميم قناة السويس، وتبني الهند مشروع قرار فى المؤتمر «والذى استند إلى مبدأ التوفيق بين مصالح مصر كدولة ذات سيادة ومصالح بقية الدول المستفيدة من القناة، وهو ما عد بمثابة اعتراف هندي بشرعية تأميم الحكومة المصرية لقناة السويس».[5] كما قدمت الهند مساعدتها لمصر والعرب في عام ١٩٦٧، ثم في عام ١٩٧٧، أشادت نيودلهي بقرار الرئيس الراحل أنور السادات الخاص بتوجهه إلى القدس معتبرة إياه بالقرار «الشجاع» كما نظرت إلى اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل بوصفها «خطوة حاسمة نحو حل عادل لنزاع الشرق الأوسط».

بالرغم من حالة الزخم السياسي والدبلوماسي في العلاقات المصرية الهندية، إلا أنه يلاحظ أن الفترة الواقعة من أواخر الستينيات مروراً بالسبعينيات قد شهدت تراجعاً «طفيفاً» في حجم العلاقات بشكل عام نتيجة انشغال كلا البلدين بمجموعة من الأحداث الداخلية والخارجية؛ ففي مصر جاء رحيل الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، والاهتمام السياسي الغربي بدول الخليج والعوائد النفطية الخليجية في المنطقة، ثم اندلاع الثورة الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩. كما اهتمت الهند بعدد من الأحداث المحلية والخارجية أيضاً (الجفاف ١٩٦٥-١٩٦٦، ثم الحرب الهندية الصينية ١٩٦٧ ثم تحرير بنجلاديش عام ١٩٧١

وحالة الطوارىء التي أعلنت في ١٩٧٥). وبرغم هذا التراجع الطفيف إلا أنه قد ظلت مواقف الدعم والتأييد التي تبناها البلدين لكل طرفاً منهما للآخر هي الأساس الحاكم لعلاقات البلدين.[6]

ولعل ما شهده عقد الثمانينيات من القرن المنصرم، من تبادل للزيارات الرسمية بين كبار مسئولي البلدين في مصر والهند لهو خير دليل على استعادة قوة العلاقات بين الجانبين؛ حيث قام عدد من رؤساء الهنديين بزيارة مصر من بينهم راجيف غاندي في (١٩٨٥)؛ ثم P V Narasimha Rao عام (١٩٩٥) ؛ ثم IK Gujral في عام ١٩٩٧؛ ثم الدكتور مانموهان سينغ في عام ٢٠٠٩، خلال قمة حركة عدم الانحياز. وبالمثل كما قام المسئولون المصريون بزيارات مماثلة للهند الزيارات التي قام بها الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك في أعوام (١٩٨٢، ١٩٨٣ ، ٢٠٠٨). سمحت تلك الزيارات بتبادل وجهات النظر بين البلدين نحو مختلف القضايا، وتحقيق الاستفادة المشتركة لكلا الجانبين، ورفع مستوى العلاقات على عدة مستويات اقتصادية (التبادل التجاري)، وأمنية (مناقشة سبل مكافحة الارهاب)، وكذا مناقشة عدد من القضايا الاقليمية الأخرى.

وقد استمرت الزيارات الرسمية بين الجانبين المصري والهندي بعد اندلاع ثورة يناير ٢٠١١، حيث زار الرئيس الأسبق محمد مرسي للهند في ٢٠١٣ . ومع وصول الرئيس السيسي للسلطة في عام ٢٠١٤ تطورت العلاقات بدرجة أكبر وزار الرئيس السيسي الهند ثلاث مرات في أكتوبر ٢٠١٥ للمشاركة في قمة منتدى الهند وأفريقيا، وفي سبتمبر ٢٠١٦ تم اصدار بيان مشترك تحدث عن الركائز الثلاث للتعاون الأمني السياسي والمشاركة الاقتصادية والعلمية إضافة للتعاون والعلاقات الثقافية والشعبية كأساس جديد شراكة لعصر جديد وأخيراً زيارة الرئيس للهند في يناير الماضي ٢٠٢٣ كذلك زار وزير الشؤون الخارجية الهندي القاهرة في مارس ٢٠١٢ ووزير الخارجية المصري الهند في ديسمبر ٢٠١٣.[8]

2- أبرز محطات التعاون المصري الهندي:

أ-التعاون الثنائي من خلال لقاءات مسئولي البلدين:

هناك محطات كثيرة للتعاون المصري الهندي منذ أن أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين في ١٨ أغسطس ١٩٤٧، كما ظهر تعاون الجانبان منذ نشأة العلاقات الرسمية في المؤسسات والمحافل الدولية المتعددة الأطراف وعُد البلدان من الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز التي تأسست في مؤتمر باندونج باندونيسيا عام ١٩٥٥.[٩] وعلى وجه التحديد، فإن أبرز مراحل التواصل الثنائي على مستوى مسئولي قيادات البلدين خلال الأعوام الأخيرة قد تمثلت فيما يلي:[١٠]

- قيام الرئيس الهندي برناب موخيرجي ورئيس الوزراء ناريندرا مودي بارسال برقية تهنئة إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في ٦ /٦/ ٢٠١٤ فور إعلان فوز الرئيس السيسي بالانتخابات الرئاسية التي جرت حينئذ، حيث عبر المسئولان الهنديان عن ثقتهما في القيادة المصرية الجديدة وتطلعهما للعمل الثنائي لتعزيز التعاون المشترك بين الجانبين.[١١] تبع هذه التهنئة لقاء الرئيس السيسي برئيس الوزراء ناريندرا مودي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر ٢٠١٥.
- تلبية لدعوة هندية للمشاركة في قمة منتدى الهند وأفريقيا الثالثة التي انعقدت في العاصمة الهندية نيوديلهي في أكتوبر ٢٠١٥، قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بزيارته الأولى للهند جرت خلالها مقابلة الرئيس الهندي برناب موخيرجي ورئيس الوزراء ناريندرا مودي. ناقش السيسي خلال الزيارة، سبل تعزيز التعاون الثنائي في مجالي الاستثمارات والتجارة الخارجية البينية، إضافة إلى بحث سبل مكافحة الإرهاب. كان الاجتماع قد عُقد عقب انتهاء الجلسة الافتتاحية للقمة الثالثة للمنتدى، حيث وجه الرئيس السيسي دعوة للرئيس الهندي موخيرجي لزيارة مصر بهدف تعزيز التعاون بين البلدين.[١٢] من جانبه أعرب موخرجي عن سعادته وتقديره للزيارة، مشيراً إلى أن مشاركة الرئيس السيسي في القمة الثالثة لمنتدى الهند-أفريقيا تساهم في نجاحها وفى التوصل إلى نتائج تُحقق نقلة نوعية في العلاقات

الأفريقيـة الهنديـة ككل.[١٣]

- أمـا اللقـاء الثالـث الـذي جمـع الرئيـس السـيسي برئيـس الـوزراء الهنـدي نارينـدا مـودي فـكان أثنـاء زيـارة السـيسي الثانيـة للهنـد والتـي كانـت في ١ /٩/ ٢٠١٦ حيـث عقـد الرئيـس بمقـر اقامتـه بنيوديلهـي مباحثـات مـع رئيـس وزراء الهنـد نارنيـدرا مـودي أعـرب السـيسي بدايـة عـن تقديـره لحفـاوة الاسـتقبال، مؤكـداً حـرص مـصر عـلى تطويـر التعـاون مـع الهنـد فى جميـع المجـالات. وأشـاد الرئيـس بالانجـازات التنمويـة التـى حققتهـا الهنـد، مؤكـداً عـلى تطلـع مـصر للاسـتفادة مـن التجربـة الهنديـة، ومـن جانبـه أشـاد رئيـس الـوزراء الهنـدي بـدور القيـادة المصريـة والانجـازات التـي تحققـت منـذ توليـه المسـئولية ولا سـيما مـا يخـص الأمـن والاسـتقرار، إضافـة إلى المشروعـات الكـبرى التـي تـم انجازهـا، وخاصـة «تنميـة منطقـة قنـاة السـويس» الـذى يوفـر فرصـاً للاسـتثمار وهـو مـا يسـعى إليـه الجانـب الهنـدي حاليـاً.[١٤]
- أمـا زيـارة الرئيـس السـيسي للهنـد الأخـيرة والتـي جـرت في يناير ٢٠٢٣ حيـث توجـه الرئيـس إلى العاصمـة الهنديـة "نيودلهـي" تلبيـة لدعـوة مـن رئيـس الـوزراء الهنـدي "نارينـدرا مـودي" للمشـاركة كضيـف شرف في احتفـالات الهنـد بيـوم الجمهوريـة، والتـي تنعقـد يـوم السـادس والعشريـن مـن ينايـر كل عـام، فقـد بـدأت بترحيبـاً هنديـاً بالرئيـس كضيـف عزيـز عـلى الهنـد، وكـذا بالإشـادة بتقديـر الهنـد للرئيـس وقيادتـه الحكيمـة التـي حافظـت عـلى الوضـع الأمنـي والسـياسي المسـتقر بالبـلاد عقـب حالـة الفـوضى التـي شـهدتها مـصر والمنطقـة. وكـذا الاشـادة بالنهضـة الاقتصاديـة الكبـيرة التـي حققتهـا مـصر في عهـد سـيادة الرئيـس. مـن جهتـه عـبر الرئيـس السـيسي عـن تقديـره للدعـوة الهنديـة الكريمة التـي تلقاهـا للزيـارة وحفـاوة الاسـتقبال وكـرم الضيافـة، مهنئـاً رئيـس الـوزراء الهنـدي بالاحتفـالات القوميـة مثمنـاً دعـوة سـيادته للحضـور في هـذه المناسـبة الوطنيـة الهنديـة، وأكـد الرئيـس حـرص مـصر عـلى توسـيع وتطويـر علاقاتهـا مـع الهنـد في مختلـف المجـالات وبالتـالي ضرورة التنسـيق والتشـاور المسـتمر بـين البلديـن.[١٥]

ب-التعاون الثنائي من خلال المنتديات والمؤتمرات المشتركة:

من أهم المؤتمرات والمنتديات التي حرص الجانبين المصري والهندي عقدها سوياً، والتي أظهرت حجم الترابط وقوة العلاقات المصرية الهندية وخاصة منذ بدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ما يلي:

- التوقيع على إعلان دلهي بين الجانبين في العاصمة الهندية نيودلهي في العام ٢٠٠٣م، وكان من ضمن أهدافه، إنشاء مجتمع متقدم خال من الفقر، والجريمة، والمرض، والتصدي للارهاب، فضلاً عن تأكيده على تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء الموقعة.
- استضافت الهند اجتماعات الدورة السابعة للجنة المشتركة المصرية الهندية فى مارس عام ٢٠١٨، لبحث آفاق التعاون السياسي بين الجانبين والتشاور بشأن القضايا الاقليمية والدولية المشتركة، من أبرزها مكافحة الارهاب، والتعاون الاستثماري والتجاري والعلمي والتكنولوجي المشترك.
- انعقاد المنتدى الاقليمي للهند ودول غرب آسيا وشمال أفريقيا في القاهرة خلال ٦ – ٧ نوفمبر عام ٢٠١٩، وقد اعتبر بمثابة أول منتدى يعقد في شمال أفريقيا، قام اتحاد الصناعات الهندية بتنظيمه بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة ووزارة الشؤون الخارجية بحكومة الهند، وبمشاركة وزير التجارة والصناعة ووزير الاستثمار والتعاون الدولي المصريين.[16]
- أيضاً على هامش انعقاد منتدى التعاون العربي الهندي «افتراضياً عبر الفيديو كونفرانس» في ١٢ يناير ٢٠٢١، عقد الاجتماع بين مساعد وزير الخارجية للشئون الهندية سانجاي بهاتاشاريا ومساعده مع ممثل مصر لدى جامعة الدول العربية، السفير محمد أبو الخير، ركز اللقاء على القضايا ذات الاهتمام المشترك لكلا البلدين سواء على المستوي الإقليمي أو الدولي، وكذا التعاون في مجالات الطبية وخاصة ما يتعلق بتشخيص وعلاج فيروس كوفيد -١٩ إضافة لبحث زيادة التعاون في مجالات التجارية والاقتصادية والاستثمارية والبيئية والطاقة والزراعة والأمن الغذائي والاعلام والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية ....إلخ.[17]

- في ٢/ ٢٠٢٢/١٢ مشاركة السفير وائل حامد، سفير مصر في نيودلهي، في الاجتماع التعريفي الذي نظمته الأمانة العامة لمجموعة العشرين G20 في جزيرة Havelock الهندية لرؤساء البعثات الدبلوماسية للدول والمُنظمات الدولية المُشاركة في قمة مجموعة العشرين. وقد استعرض المُمثل الهندي لمجموعة العشرين Amitabh Kant، أولويات الهند خلال عام رئاستها للمجموعة، لا سيما فيما يتعلق بأمن الغذاء والطاقة والبنية التحتية الرقمية، والتغير المناخي، وتمكين المرأة، والتعاون التنموي، والتنمية المستدامة، والإصلاحات مُتعددة الأطراف. ثم في ٥/ ١٢/ ٢٠٢٢ مشاركة السفير راجي الإتربي، ممثل رئيس الجمهورية لدى مجموعة العشرين، ومساعد وزير الخارجية للشئون الاقتصادية متعددة الأطراف الدولية والإقليمية، في الاجتماع الأول لممثلي قادة الدول والحكومات، بمدينة «أودايبور» الهندية لوضع خارطة طريق لاجتماعات المجموعة خلال فترة الرئاسة الهندية. [18]

ثانياً: التعاون الاقتصادي المصري الهندي المشترك

- يعد الجانب الاقتصادي محوراً رئيسياً من محاور دراسة العلاقات المصرية الهندية بصفة عامة والسياسة الخارجية لكلا البلدين تجاه بعضهما البعض على وجه الخصوص؛ حيث تظهر أهمية علاقاتهما الاقتصادية في شتى هذه المجالات، فمن الناحية التجارية؛ تعتمد مصر في جانب من وارداتها على عدد من المكونات الهندية ولا سيما في الجوانب الزراعية والصناعية من أبرزها الأغذية، واللحوم، والماشية، وصناعة الصلب، وقطع غيار السيارات في المقابل تعتمد الهند في جزء هام من وارداتها على الجانب المصري وخاصة فيما يتعلق بمشتقات البترول، والأقطان، والأسمدة ولا سيما الفوسفات، والموالح، وبذور الفاكهة وغيرها. إضافة إلى التعاون بين البلدين في عدد من المجالات المستحدثة مؤخراً ولعل من أهمها انتاج الهيدروجين الأخضر.[١٩] ،وبشكل عام، هناك عدد من الدوافع الاقتصادية التي تدفع نحو فتح مجالات للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري المميز بين الجانبين من أبرزها ما يلي:-

- تمثل الهند قوة اقتصادية كبيرة ومن ثم فهي في حاجة لأسواق جديدة للترويج لمختلف البضائع والسلع والمنتجات والتكنولوجيا الهندية وكذا لزيادة حجم التجارة الخارجية مع غيرها من البلدان. وعليه تعد مصر -بوابة القارة من الناحية الشمالية- هدفاً ثميناً لها (تحوي القارة على ٥٥ دولة وتعداد سكان يقترب من مليار و٣٠٠ مليون نسمة).
- تعد الهند من أكبر الدول استهلاكا للطاقة في العالم «ثالث أكبر مستهلك» ولا يكفي انتاجها المحلي من النفط والموارد البترولية المختلفة وبعض المعادن «الحديد والماس وغيرها» وبالتالي فهي تحتاج إلى تأمين مصادر نفطية لها من القارة الأفريقية «التي تنظر إليها باعتبارها جزءاً من سياستها الجديدة في منطقة غرب آسيا من جانب وفرصة كبيرة أمام الصناعة الهندية والمستثمرين الهنود من جانب آخر».[٢٠]
- تمثل الهند أهمية تجارية واقتصادية حالية لمصر فهي تأتي في المرتبة السابعة بين الشركاء التجاريين لها، وتزداد هذه الأهمية بالتزامن مع سعي مصري إلى تنويع شركائها التجاريين «وعدم الاعتماد الكلي على الشركاء التقليديين»، وخاصة في ظل ما تشهده البلاد من أزمة اقتصادية حالية وما صاحبها من نقص العملة الأجنبية وارتفاع معدل التضخم.

تعد مصر من إحدى أهم الشركاء التجاريين للهند داخل القارة حيث كانت من أقدم البلدان الموقعة على اتفاقية تجارية تستند على بند الدولة الأولى بالرعاية في عام ١٩٧٨. كما تعد الهند في المرتبة الثالثة كثالث أكبر شريك تجاري لمصر، وذلك بعد أن تم التوقيع على ٦ اتفاقيات «حيدر أباد» في ١٨ نوفمبر ٢٠٠٨، وتشمل على اتفاقية الإعفاء المتبادل من تأشيرات الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة، واتفاقية تبادل تسليم المجرمين، والإعلانات المشتركة، ومذكرات التفاهم لتعزيز التعاون الثنائي بين البلدين في عدد من المجالات التجارية والدبلوماسية والقضائية والصحية والاستخدام السلمي للفضاء.[٢١]

ومنذ بداية الألفينات قرر الجانبان المصري والهندي توسيع تجارتهما المشتركة الأمر الذي أدى لانشاء مجلس الأعمال المصري الهندي والذي دفع نحو تطوير

حجم وشكل التعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين. وعلى وجه التحديد، فقد وصل حجم التجارة البينية بين البلدين خلال العام المنصرم (٢٠٢١-٢٠٢٢) ما يقرب من ٧,٢٦ مليار دولار، بزيادة تصل إلى حوالي ٧٥٪ عن العام السابق لها (٢٠٢٠-٢٠٢١)، قُدرت قيمة الصادرات بنحو ٣,٧٤ مليار دولار وقيمة واردات الهند من مصر بنحو ٣,٥٢ مليون دولار، كما قُدرت التجارة البينية بنحو ٥,٢ مليار دولار خلال الشهور العشر الأولى من ٢٠٢٢ منها ما يقرب من ٧٢٣ مليون دولار صادرات مصرية.

وعليه تعد مصر أحد أهم الشركاء التجاريين للهند بقارة أفريقيا في الآونة الأخيرة، وثالث أكبر سوق تصدير لمصر (٢٠٢١)، وتمثل الهند أهمية خاصة لمصر فهي سادس شريك تجاري لها في العام ذاته. كما تم وضع هدف زيادة حجم التجارة الثنائية بين البلدين ليصل لنحو ١٢ مليار دولار في غضون الخمس سنوات التالية وصولاً إلى عام ٢٠٢٧.[٢٢]

تعد كلا من (جنوب أفريقيا، ونيجيريا، ومصر، وكينيا، وموريشيوس) من أهم الشركاء التجاريين للهند بالقارة الأفريقية. وخلال العام ٢٠١١ وصلت قيمة التبادلات التجارية بين الطرفين إلى ٦٣ مليار دولار وهي قيمة أعلى من قيمة العلاقات التجارية بين كل من الهند والولايات المتحدة الأمريكية في السنة ذاتها التي وصلت إلى ٥٦ مليار فقط.[٢٣]

في عام ٢٠١٤ بلغت نسبة الصادارت الهندية لمصر «كنسبة من إجمالي صادارتها للقارة الأفريقية» نحو ٩٪ كما بلغت الواردات المصرية في نفس العام من الهند نحو ٥٪ من إجمالي وارادات القارة الأفريقية إليها. وفي عام ٢٠١٤ استوردت الهند ١٦٪ من حاجاتها من المعادن والمحروقات من أفريقيا ومن مصر بلغت واردات الهند نحو ١٤٨٠ مليون دولار.[٢٤]

يشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين تزايد من ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٥,٤٥ مليار دولار في عام ٢٠١٢ -٢٠١٣ بنسبة زيادة قُدرت بحوالى ٦٠٪.[٢٥] ثم تضائل في عام ٢٠١٥، بسبب انخفاض صادرات النفط والغاز الطبيعي المصرية إلى الهند. وقد بلغ حجم التجارة الثنائية عام ٢٠١٨-٢٠١٩

نحـو ٤,٥٥ مليـار دولار أمريـكي. أمـا في عـام ٢٠١٩ -٢٠٢٠ نتيجـة انتشـار وبـاء كورونـا، انخفـض حجـم التجـارة بشـكل بسـيط إلى ٤,٥ مليـار دولار ثـم إلى ٤,١٥ مليـار دولار في ٢٠٢٠-٢٠٢١. تزايـدت التجـارة الثنائيـة لتصـل في ٢٠٢١-٢٠٢٢ إلى نحـو ٧,٢٦ مليـار دولار (وهـو مـا يعنـي أن نسـبة الزيـادة عـن العـام السـابق لهـا ٢٠٢٠-٢٠٢١ قـد بلغـت نحـو ٧٥٪).[٢٦]

أمـا فيـما يتعلـق بالاسـتثمارات الهنديـة في مـصر؛ فقـد قُـدرت عـدد الـشركات الهنديـة العاملـة في مـصر بنحـو ٥٠ شركـة يصـل إجـمالي اسـتثماراتها نحـو ٣,٢ مليـار دولار تعمـل في مجـالات الطاقـة، والكيماويـات، الغـذاء، والأقطـان، والسـيارات، والسـياحة ....إلـخ. (ويتوقـع أن تتوسـع حجـم الاسـتثمارات الهنديـة في الفـترة القادمة -نتيجـة لعـدة عوامـل أبرزهـا التوسـع في الفـرص الاسـتثمارية الصناعيـة في المنطقـة الاقتصاديـة لقنـاة السـويس- حيـث يمكـن أن يصـل إجـمالي حجـم الاسـتثمارات إلى نحـو ٤ مليـار دولار عـلى أن تركـز نسـبة الزيـادة «٨٠٠ مليـون دولار» عـلى مشروعـات الهيدروجـين الأخـضر والأمونيـا الخـضراء).[٢٧]

ومـن بـين أهـم الاسـتثمارات الهنديـة الرئيسـية في مـصر شركـة سـينمار TCI Sanmar والتـي يصـل اسـتثماراتها إلى نحـو ١,٥ مليـار دولار «والتـي وسـعت مـن نطـاق عملهـا عقـب إعلانهـا عـن افتتـاح خـط جديـد للإنتـاج باسـتثمارات تبلـغ ٢٠٠ مليـون دولار»، وشركـة الإسـكندرية كربـون بـلاك، وكيرلوسـكار، ودابـر الهنـد، وفليكـس بي فيلمـز، وشركـة سـكيب للدهانـات SCIB Paints، Godrej، Mahindra، ومونجينـي Monginis.[٢٨] الملاحـظ هـو عمـل هـذه الـشركات في مجـالات الملابـس، والزراعـة، والكيماويـات، والسـيارات، والطاقـة، والتجـارة. كـما توفـر مـا يقـرب مـن حـوالي ٣٥,٠٠٠ فرصـة عمـل للمصريـين بالداخـل. وقـد نفـذت شركات هنديـة مثـل L&T وSterling & Wilson مشـاريع في قطاعـات الطاقـة والاتصـالات.[٢٩]

وتقـوم الـشركات الهنديـة بتنفيـذ مشروعـات فى عـدة قطاعـات مـن أهمهـا النقـل انتـاج إشـارات السـكك الحديديـة، ومشـاريع أخـرى تتعلـق بالبيئـة تهـدف إلى الحـد مـن التلـوث، وأخـرى ترتبـط بمعالجـة الميـاه والـرى، وغيرهـا مـن الأجهـزة الخاصـة بمنـع الصدمات...إلـخ. هـذا بالإضافـة إلى اطـلاق شركـة هيتـيرو الهنديـة، العاملـة فى

مجال الدواء، مشروعاً مشتركاً فى مايو ٢٠١٥ لإنتاج دواء لعلاج الالتهاب الكبدى الوبائى C وهو المشروع الذى لاقى ترحيباً مصرياً رسمياً.[٣٠] فضلاً عن ذلك، نشطت شركة النفط والغاز الطبيعي فيديش ليمتد الهندية المحدودة Limited Videsh Corporation Gas Natural and Oil (OVL) في مصر والسودان، من خلال اتفاقية امتياز للتنقيب عن النفط في شمال مصر، كما قامت هيئة الغاز الهندية AIL)) بشراء (١٥٪ من شركةGas Nat المصرية التي تعمل في تسويق وتوزيع الغاز الطبيعي لمصر).[٣١]

أما فيما يتعلق بالاستثمارات المصرية في الهند، فهناك عدد من الشركات المصرية الكبرى العاملة في الهند من أبرزها (شركة السويدى اليكتروميتر «يصل حجم استثماراتها لنحو ٣٠ مليون دولار ويتركز عملها فى شمال الهند وتحديداً بمدينة نويدا»، وشركة كابسى لدهانات السيارات يُقدر حجم استثماراتها بنحو ٢٠ مليون دولار فى جنوب الهند وتحديداً في ولاية كارناتاكا؛ وشركة بيتومود للمواد العازلة (والتي يصل حجم استثماراتها لنحو ٣ مليون دولار فى الغرب بولاية داهيج).[٣٢]

ثالثاً: التعاون الثقافي والتعليمي

تنظر نيوديلهي إلى القاهرة باعتبارها صوت إسلامي معتدل، لذا فقد سعت إلى لعب دورًا إيجابيًا في منظمة التعاون الإسلامي OIC)) التي تضم نحو ٥٧ دولة.[٣٣] ويولى البلدان اهتماماً كبيراً بتنمية وتعزيز المجال الثقافى والأكاديمي، وفي هذا الإطار برزت عدد من الأدوات الثقافية التي اعتمد عليها الجانبان من أجل توثيق التعاون المصري الهندي في هذا المجالات الثقافية والفنية والسينمائية والتعليمية كما يلي:-

1- مركز مولانا زاد الثقافي:

تم تأسيس مركز مولانا آزاد للثقافة الهندية MACIC)) في القاهرة عام ١٩٩٢، بهدف تعزيز التعاون الثقافي بين البلدين من خلال إقامة عدة أنشطة ثقافية وتعليمية وترفيهية مثل تدريس اللغة الهندية، والأوردية، وممارسة اليوجا؛ وعقد الندوات، وتقديم عروض للأفلام السينمائية، والتعريف بفنون المطبخ

الهندي، والمشاركة في الأنشطة الثقافية المحلية. ويضم المركز مكتبة ثرية، بها ما يزيد على ٥٠٠٠ مجلد، ويستخدم المترددون على المكتبة من مصريين وهنود على نحو واسع النطاق، من أبرزها المجلة العربية الرائدة «صوت الهند» والتي تصور الرابطة القوية والتبادلات الثقافية بين البلدين وقد تجاوز عدد اصداراتها (٥٠٠) عدد.[٣٤]

2- جمعية الصداقة المصرية الهندية:[٣٥]

تأسست في عام ١٩٥٢ كمنظمة غير حكومية تطوعية تسعى إلى تعزيز العلاقات الشعبية والتاريخية بين جمهورية مصر العربية والهند. وقد ترأس الجمعية لأول مرة الرائيس الراحل محمد نجيب واعتبرت الحكومة المصرية المنظمة (EIFA) كونها «منصة هامة» لتعزيز تفاعل الشعوب العربية والآسيوية في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية. وبشكل أكثر تحديداً فقد كان لتأسيس هذه المنظمة عدة أهداف من أبرزها العمل على دعم التبادل الثقافي بين البلدين بمختلف الوسائل، وتسهيل عملية تبادل البيانات والمعلومات والأرقام بين الجانبين، وتنظيم المعارض والندوات والمؤتمرات، وتبادل الزيارات والرحلات، والتبادل العلمي بين الأساتذة المصريين والهنود، وإصدار عدة مطبوعات وكتب مشتركة، وتنظيم الأنشطة الرياضية المشتركة.

3- الجالية الهندية في مصر:[٣٦]

وفقاً لأحدث التقارير الصادرة عن السفارة الهندية بالقاهرة في يونيو ٢٠٢٢، فقد بلغ عدد أفراد الجالية الهندية في مصر نحو ٣٢٠٠ هندي يتركز معظمهم في محافظة القاهرة. كما يوجد عدد قليل من العائلات الهندية في مدن الإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية. يعمل غالبية الهنود إما في شركات هندية أو متخصصون في العديد من الشركات متعددة الجنسيات المهمة. كما يصل عدد الدارسين الهنود في مصر ما يقرب من ٤٠٠ طالب، يدرس معظمهم في الأزهر «حوالي ٢٧٥ طالبًا» والبقية في كلية الطب جامعة عين شمس «حوالي ٨٠ طالبًا» وجامعة القاهرة. يقدم ICAE (Intermediate Council of Scholling Educa-

tion) الهندي على مساعدة أفراد الجالية الهندية في مصر.

رابعاً: التعاون الدفاعي «الاستراتيجي» المصري الهندي

انعكست مواقف الدعم السياسي بين البلدين خلال فترة الخمسينيات والستينيات على شكل التعاون العسكري بين الجانبين؛ حيث كانت هناك مشروعات مشتركة لانتاج طائرات مقالتة HA 300 ، كما قام الهنود بتدريب طيارين مصريين وعملوا كطيارين اختباريين للطائرات المصرية. هذا بالإضافة إلى «المشاركة الهندية في صناعة طائرات بمصر في الستينيات «طائرة الـ القاهرة ٢٠٠»، التي تعد من أفضل الطائرات متعددة المهام.[٣٧]

ونتيجة انتهاء فترة الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩٠، وإندلاع حرب الخليج الأولى في عام ١٩٩١، فقد تزايدت التوتر في غرب آسيا «لا سيما فيما يتعلق بصعود حركة طالبان الأفغانية وتنظيم القاعدة في باكستان، وكذلك ظهور حركة الشباب في الصومال وداعش في بلاد الشام» وهو ما مثل عاملاً مساعداً لتزايد المخاوف الأمنية الهندية المصرية ودفع بالتالي لمزيد من التعاون العسكري المصري الهندي المشترك. ونتيجة لذلك، تحرك البلدان لتوقيع اتفاقية مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية في عام ١٩٩٥، وقام رئيس الأركان الجوية الهندية بزيارة إلى مصر في الأشهر التي تلت ذلك، وتم اقتراح إنشاء لجنة للدفاع المشتركة JDC .[٣٨]

تأتي مصر في الترتيب الثامن بين دول منطقة الشرق الأوسط الموقعة على اتفاقية عسكرية مشتركة مع الهند وذلك بعد كلا من «إيران، والإمارات، وقطر، والسعودية، وعمان، وإسرائيل، والأردن». وقد حرصت مصر كجزء من استراتيجيتها للتعاون في مجال التصنيع الحربي - على شراء معدات وأدوات عسكرية من الهند تشمل LCA Tejas ، وصواريخ مثل Akash ، وDRDO's Smart Anti-Airfield Weapon ، والرادارات. وجرت التدريبات المشتركة الأولى من نوعها بين القوات الخاصة للجيش الهندي والجيش المصري تحت اسم «Exercise Cyclone-I" في جايسالمر في راجستان في يناير ٢٠٢٣.[٣٩]

يتـم تحديـد أغلـب الأنشـطة الدفاعيـة المصريـة الهنديـة المشـتركة مـن خـلال لجنـة الدفـاع المشـتركة المشـكلة مـن كلا البلديـن. فمنـذ عـام ٢٠٠٦ تـم عقـد تسـع اجتماعـات مشـتركة بـين الجانبـين كان آخرهـم في نوفمـبر ٢٠١٩ بالقاهـرة. وفيـما يـلي أهـم الأنشـطة:

- **الدورات:**

يتـم تقديـم دورات DSSC وNDC العسـكرية عـلى أسـاس منتظـم، حيـث يتـم تدريـب الضبـاط المصريـين في الهنـد وتدريـب ضبـاط الدفـاع الهنـود في مـصر. كـما تقـوم وفـود مـن كليـة الدفـاع الوطنـي وكليـات الحـرب وcdm بجـولات دراسـية في مـصر. منهـا جولـة كليـة الدفـاع الوطنـي بزيـارة القاهـرة في أكتوبـر ٢٠٢١ وعقـد اجتـماع مـع رئيـس الهيئـة العربيـة للتصنيـع. كـما كان في اسـتقبال الوفـد قائـد البحريـة المصريـة بقاعـدة الإسـكندرية البحريـة.

- **التدريبات المشتركة:**

شـاركت مـصر في التدريبـات متعـدد الجنسـيات للـدول الأفريقيـة الصديقـة الـذي أقيـم في بونـه في مـارس ٢٠١٩. كـما شـارك ضابطـان مـن البحريـة المصريـة في التمريـن البحـري الهنـدي متعـدد الأطـراف MILAN-2022 الـذي عقـد في الفـترة مـن ٢٥ فبرايـر إلى ٤ مـارس ٢٠٢٢.

- **عبور السفن:**

تقوم سفن البحرية الهندية بإجراء مكالمات الميناء في الموانئ المصرية.

- **عبور الطائرات:**

توفـر مـصر بانتظـام تسـهيلات عبـور لطائـرات IAF و IN التـي تنقـل مـن / إلى روسـيا وأوروبـا والولايـات المتحـدة الأمريكيـة.

- **المعارض الدفاعية:**

شـارك DPSU (القطـاع العـام للدفـاع) الهنـدي وكذلـك بعض الـشركات الخاصة في المعـرض الأول للخدمـات الدفاعيـة الثلاثيـة (EDEX- 2018) الـذي نظمتـه القـوات المسـلحة المصريـة في القاهـرة في ديسـمبر ٢٠١٨. بعـد ذلـك، حـضرت وفود رفيعـة المسـتوى مـن مـصر معـرض Aero India 2019 في بنغالـور في فبرايـر ٢٠١٩

و DEFEXPO INDIA 2020 في لكناو في فبراير ٢٠٢٠. كما تم تأجيل معرض DEFEXPO-2022 المقرر تنظيمه في ولاية غوجارات في مارس ٢٠٢٢.

خاتمة:

أشارت زيارة الرئيس السيسي الأخيرة إلى الهند والتي جاءت تلبية لدعوة من رئيس الوزراء الهندي ناريندا مودي للمشاركة في الاحتفالات الوطنية الهندية الرابعة والسبعين إلى وجود عدة دلالات من أبرزها:

1- التزام مصر بتنويع علاقاتها الخارجية في ظل تغير الخريطة العالمية والانتقال التدريجي إلى النظام العالمي متعدد الأقطاب والذي باتت فيه الهند من أبرز القوى العالمية الصاعدة (وخاصة في ظل الدراسات والتوقعات التي تشير إلى أن تصل الهند للمرتبة الثانية عالمياً من حيث النمو الاقتصادي بعد الصين بحلول عام ٢٠٣٠).

2- ارداك صانع القرار الهندي لأهمية مصر بوصفها قوة عربية اقليمية وبوابة رئيسية للعبور لأفريقيا، وباعتبارها من أهم المحاور العربية والأفريقية الشرق أوسطية التي يمكن من خلالها تطبيق السياسة الخارجية الهندية الجديدة «التوجه الهندي نحو غرب آسيا» والتي تم البدء في تنفيذها منذ عام ٢٠٠٥.

3- أن حجم التعاون الثنائي المصري الهندي القائم حالياً يعد أساساً جيداً يمكن البناء عليه وتطويره مستقبلاً وخاصة في ظل وجود عوامل تعزز من التعاون المصري الهندي من أهمها الحاجة لتعميق التواجد الهندي في أفريقيا وخاصة فيما يخص مشروعات البنية التحتية والتعليم والصحة والدفاع «وهو ما يمكنمن خلال استغلال التواجد المصري الحالي بالقارة ومشروعات التعاون المصرية الثنائية المشتركة مع أغلب الدول الأفريقية»، وحاجة البلدين للاستفادة من تطوير علاقاتهما (استفادة مصر من الهند في مجالات التكنولوجيا، وصناعة الدواء، الحبوب، وقطع غيار السيارات، والنواحي الدفاعية «ما يخص المعدات والمنصات العسكرية»، والسياحة «زيادة أعداد الوفود الهندية الوافدة وزيادة حركة الطيران»، والاستثمار

«خاصة في مشروعات تنمية قناة السويس والبنية التحتية والعاصمة الادارية الجديدة»؛ وحاجة هندية مماثلة للاستفادة من مصر في مجالات الطاقة، والأقطان، وزراعة بذور الفاكهة، والأمن ومكافحة الارهاب، وغيرهم).

4- أن الزيارة أظهرت قدراً من التقارب المصري الهندي السياسي في عدد من الملفات والتطورات الخارجية الحالية وخاصة ما يتعلق بالموقف من الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تتشابه البلدان في الموقف «غير المتحيز» لأي من أطراف الصراع على حساب الطرف الآخر بل والدعوة لانهاء النزاع بشكل سلمي في أقرب فرصة وهو ما يعني إمكانية تشكيل جبهة عالمية موحدة معبرة عن الموقف المصري الهندي من الأزمة.

5- وأخيراً فإن زيارة الرئيس السيسي الأخيرة إلى الهند أسفرت عن عدد من النتائج المباشرة لعل من أهمها: اتفاق الجانبان على الارتقاء بعلاقاتهما الثنائية إلى مستوى «شراكة استراتيجية» في مختلف المجالات، والاتفاق على تكثيف التعاون التكنولوجي والاتصالي، ومناقشة تعزيز الشركات الدفاعية والأمنية والسياحية «زيادة عدد رحلات الطيران»، والغذائية ..وغيرها بين البلدين، فضلاً عن دعوة مسئولي البلدين لزيارة بعضهما البعض لاستكمال المباحثات.

6- وجود عدد من التحديات المشتركة التي تواجه البلدين والتي تتطلب وضع رؤية مشتركة وتنسيق المواقف البينية بين الجانبين لمواجهة عدة تحديات أبرزها (التحدي الخاص بالأمن ومكافحة الارهاب السيبراني، والتغيرات المناخية وتقليل الأضرار البيئية الناتجة عنها وما يستوجبه من الالتزام بالاتفاقات الدولية الاطارية الموقعة في هذا الصدد، والتعامل مع أزمتي كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وما خفلتاه من آثار صحية واقتصادية مدمرة، واستمرار البلدين في مشروعات تنموية داخلية ورفع مستوى معيشة المواطنين وتقليل معدلات الفقر في كلا البلدين).

المراجع

1.انظر :

Look for the following resources:

- https://www.clearias.com/india-egypt-relations/
- Vinita Kumari, 2Mir Faisal Ahmed, Sustenance of the Indo-Egypt relation: Dynamics Significance, and Future prospects, Pramana Research Journal, Volume 9, Issue 2, 2019 . P.72, ISSN NO: 22492976- file:///C:/Users/melnaby/Downloads/prj-p4861)20%).pdf
- https://www.insightsonindia.com/202326/01//egypt-president-in-new-delhi-for-republic-day-significance-of-his-visit-and-indias-ties-with-egypt/

2. انظر :

Vinita Kumari, Op. Cit.

3. انظر :

Mohammed Soliman, Egypt and India: Time to rebuild relations, May 26, 2022, https://www.mei.edu/publications/egypt-and-india-time-rebuild-relations.

4. انظر :

DEEPANSHU SHARMA, INDIA AND EGYPT RELATIONS: A DISTINGUISHED PAST, International Research Journal of Management Science & Technology IRJMST, Vol 7 Issue 4 [Year 2016] ISSN 2250 – 1959, p.162, http://www.irjmst.com

5. تقرير حول العدوان الثلاثي بجريدة الأهرام، 12 ابريل 2014
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/11151277132/115//

6.انظر :

CHINMAY BENDRE, PROF. NEELAM PANDIT, JAYATI MISTRY, India's Defence Engagement with Egypt: A New Paradigm in Bilateral Relation, thekootneet Org, https://thekootneeti.in/202203/10//indias-defence-engagement-with-egypt-a-new-paradigm-in-bilateral-relations, 3RD OCTOBER 2022

7.انظر :

Vinita Kumari, 2Mir Faisal Ahmed, Sustenance of the Indo-Egypt relation: Dynamics Significance, and Future prospects, Pramana Research Journal, Volume 9, Issue 2, 2019 . P.7273-, ISSN NO: 22492976- file:///C:/Users/melnaby/Downloads/prj-p4861)20%).pdf

8. تقرير صادر عن السفارة الهندية بالقاهرة التابعة ، ص 1 لموقع وزارة الشئون الخارجية الهندية

9. تقرير صادر عن السفارة الهندية بالقاهرة التابعة ، ص 1 لموقع وزارة الشئون الخارجية الهندية https://mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/India-Egypt_Bilateral_Brief_2022.pdf
10. المرجع السابق، ص3-4
11. انظر :

https://www.sis.gov.eg/Story/232422/

12. تقرير حول زيارة الرئيس السيسي للهند في عام 2015، الموقع الرسمي لرئاسة جمهورية مصر العربية، بتاريخ 28-29 أكتوبر 2015 https://www.presidency.eg/ar/
13. https://www.sis.gov.eg/Story/232422/
14. المرجع السابق
15. انظر :

https://www.youm7.com/story/202325/1//

16. مهند عبد الواحد النداوي، السياسة الهندية تجاه مصر والسودان منذ العام 2001 ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2020، ع21 ، ص 38 مسترجع من http//:search.mandumah.com/Record/1205727
17. موقع جريدة اليوم السابع، 12 يناير 2021 https://www.youm7.com/story/202112/1/
18. https://www.sis.gov.eg/Story/232422/
19. موقع المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية بتاريخ 2023https://ecss./1/25 /com.eg/32596
20. اسماء الحسيني، الهند شريك اقتصادي في افريقيا، تقرير، دورية آفاق آسيوية، العدد 9، 2022، ص 179 : 183
21. انظر :

https://gate.ahram.org.eg/News/4023477.aspx

22. انظر :

CHINMAY BENDRE, PROF. NEELAM PANDIT, JAYATI MISTRY, India's Defence Engagement with Egypt: A New Paradigm in Bilateral Relation, Op. Cit

23. حسناوي، لحسن. «الهند في إفريقيا: البحث عن موطىء قدم.»المستقبل العربي، مج39 ,ع453) 2016 :(97 - 117 .مسترجع من http//:search.mandumah.com/Record/77
24. حسناوي، لحسن، المرجع السابق
25. حوار مع السفير الهندي بالقاهرة في 15 سبتمبر 2016، جريدة اليوم السابع https:// 15/9/www.youm7.com/story/2016
26. يمكن الرجوع في ذلك إلى:-

تقرير صادر عن السفارة الهندية بالقاهرة التابعة ، مرجع سابق، ص ص 4، 5 -
- Vinita Kumari, 2Mir Faisal Ahmed, Sustenance of the Indo-Egypt relation: Dynamics Significance, and Future prospects, Pramana Research Journal, Volume 9, Issue 2, 2019, p.73, ISSN NO: 22492976- https://www.pramanaresearch.org/

27. موقع جريدة الشرق الأوسط https://aawsat.com/home/article/4117061/
28. تقرير صادر عن السفارة الهندية بالقاهرة، مرجع سابق
29. https://www.sis.gov.eg/Story/232422/
30. أنظر إلى حوار السفير الهندي بالقاهرة، مرجع سبق ذكره
31. مهند عبد الواحد النداوي، السياسة الهندية تجاه مصر والسودان منذ العام 2001 ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، 2020، ع21 ، ص 45 46- مسترجع من .http//:search mandumah.com/Record/1205727
32. موقع جريدة اليوم السابع، المرجع السابق
33. https://www.iasparliament.com/
34. أنظر في ذلك إلى كلا من:
- تقرير صادر عن السفارة الهندية بالقاهرة التابعة ، مرجع سابق، ص 10
- موقع مركز مولانا زاد الثقافي https://www.eoicairo.gov.in/eoi.php?id=MACIC
35. موقع الهيئة العامة للاستعلامات https://www.sis.gov.eg/Story/
36. تقرير صادر عن السفارة الهندية بالقاهرة التابعة، مرجع سابق، ص 14
37. انظر :
https://www.sis.gov.eg/Story/232422/
38. انظر :
CHINMAY BENDRE, PROF. NEELAM PANDIT, JAYATI MISTRY, Op. Cit.
39. انظر :
https://www.clearias.com/india-egypt-relations/